|  |  |
| --- | --- |
| **اسم المستند:** | اتفاق التوزيع |
| **ملخص المستند:**  | اتفاق توزيع المنتجات داخل الإمارات العربية المتحدة |
| **يرجى قراءة ما يلي:**جرى إعداد هذا النموذج بمعرفة شركة التميمي ومشاركوه دون الإشارة إلى أي أمور أو معاملات أو حقائق محددة. قد يكون هناك حاجة لإدخال تغييرات جوهرية على هذا النموذج بما يتماشى مع متطلبات عميل محدد أو مسألة معينة. جرت صياغة هذا النموذج حسب حالته في تاريخ نشره عملا بكافة التشريعات والأنظمة المعمول بها. قد تكون القوانين و/أو الإجراءات قد تعرضت للتغيير منذ نشر هذا النموذج. **ملحوظة: يتضمن هذا المستند نموذجًا أساسيًا ولذلك فيجب طلب مشورة محددة من مستشار مرخص حسب الأصول لتقديم المشورة والنصح بخصوص قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة قبل الدخول في اتفاقية من هذا القبيل.** |
| ملاحظات:1. المنطقة الخاضعة لهذا المشروع هي الإمارات العربية المتحدة فقط ولا ينظر في أي أنشطة توزيع أخرى عبر الحدود في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.
2. ينص المشروع على أن القانون الحاكم هو قانون دولة الإمارات العربية المتحدة.
3. لا يُسمح للموزع في هذا النموذج بإحالة الاتفاق أو تعيين موزعين فرعيين.
4. فيما يتعلق بالتسليم ، يتعين على الأطراف اختيار شروط التجارة الدولية ذات الصلة التي تتفق على أفضل طرق للتوريد.
 |

**اتفاق التوزيع**

**اتفاق التوزيع [غير الحصري] [الحصري] المؤرخ في [إدراج]**

**الاطراف**

1. [الاسم بالكامل]، شركة تأسست وسجلت في [إدراج] [رقم الشركة] [رقم الترخيص] يقع مكتبها المسجل في [عنوان المكتب المسجل] («المورد»)
2. [الاسم بالكامل]، شركة تأسست وسجلت في [إدراج] [رقم الشركة] [رقم الترخيص] يقع مكتبها المسجل في [عنوان المكتب المسجل] («الموزع»)

**نبذة عامة**

1. يرغب المورد في تعيين الموزع باعتباره الموزع [الحصري] / [غير الحصري] لترويج المنتجات وبيعها وتوزيعها داخل البلد (جميعًا على النحو المحدد أدناه) وفقًا لشروط هذا الاتفاق.
2. يرغب الموزع في قبول هذا التعيين رهنا بأحكام هذا الاتفاق.

**الشروط المتفق عليها**

1. **التعاريف والتفسيرات**
	1. في هذا الاتفاق، يجب أن يكون للمصطلحات المكتوبة بحروف كبيرة ، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك، المعاني التالية:

يقصد بمصطلح «الاتفاق» اتفاق التوزيع هذا بما في ذلك أي جداول زمنية وملحقات مرفقة أو مشار إليها هنا

يقصد بمصطلح «يوم العمل» أي يومًا (بخلاف يوم السبت أو الأحد أو العطلة الرسمية في الإمارات العربية المتحدة) عندما تكون البنوك في الإمارات العربية المتحدة مفتوحة لاستقبال معاملات اعمال التجزئة

يقصد بمصطلح «تاريخ البدء» [إدراج] أو [تاريخ هذا الاتفاق]

يقصد بمصطلح «حقوق الملكية الفكرية» جميع براءات الاختراع، والحقوق في الاختراعات، نماذج المرافق، وحقوق التأليف والنشر والحقوق ذات الصلة، والعلامات التجارية، وعلامات الخدمات، والتجارة، أسماء الأعمال والميادين، والحقوق في الصورة التجارية الشاملة ، حقوق في حسن النية أو في رفع دعوى على حقوق المنافسة غير العادلة، الحقوق في التصاميم، والحقوق في برامج الحاسوب، وحقوق قاعدة البيانات، وحقوق الطوبوغرافيا، والحقوق الأخلاقية، والحقوق في المعلومات السرية (بما في ذلك المعلومات الفنية والأسرار التجارية) وأي حقوق ملكية فكرية أخرى، سواء كانت مسجلة أو غير مسجلة في كل حالة، بما في ذلك جميع طلبات تجديد أو تمديد هذه الحقوق، وجميع الحقوق أو أشكال الحماية المماثلة في أي مكان في العالم

يقصد بمصطلح «المنتجات» المنتجات من حيث النوع والمواصفات على النحو المبين في الجدول 1

يقصد بمصطلح «المدة» المعنى المنسوب له في المادة 8-1.

يقصد بمصطلح «البلد» الدولة المحدد في الجدول 2

يقصد بمصطلح "العلامات التجارية" تسجيلات العلامات التجارية والتطبيقات المحددة في الجدول 3 ، بالإضافة إلى أي علامات تجارية أخرى قد يسمح بها المورد أو يحصل على إذن للموزع عن طريق إشعار كتابي صريح لاستخدامه في البلد فيما يتعلق بالمنتجات.

يقصد بمصطلح "السنة" فترة اثني عشر (12) شهرًا من تاريخ البدء وكل فترة متتالية مدتها اثني عشر (12) شهرًا بعد ذلك خلال المدة

يقصد بمصطلح "ضريبة القيمة المضافة" ضريبة القيمة المضافة أو أي ضريبة معادلة يتم فرضها في دولة الإمارات العربية المتحدة أو في أي مكان آخر.

1. **التعيينات**
	1. يعين المورد بموجب هذا الموزع باعتباره الموزع [غير الحصري] [الحصري] لاستيراد وتوزيع المنتجات (في الجدول 1) في الإقليم وفقًا لأحكام هذا الاتفاق.
	2. يشتري الموزع المنتجات من المورد فقط.
	3. لا يجوز للموزع، دون موافقة خطية مسبقة من المورد، أن يقدم أي تعهدات أو ضمانات فيما يتعلق بالمنتجات تتجاوز تلك الواردة في المواد الترويجية التي يوردها المورد، أو أن يتحمل أي مسؤولية نيابة عن المورد.
2. **التزامات وتعهدات الموزعين**
	1. يتعهد الموزع ويتفق مع المورد في جميع الأوقات خلال المدة:
3. بذل قصارى جهده لتعزيز توزيع المنتجات وبيعها في البلد وتوظيف موظفين متفانين ومؤهلين ومدربين بما يكفي للوفاء بالتزامات الموزع بموجب هذا الاتفاق
4. للاحتفاظ بجميع مخزونات المنتجات التي يحتفظ بها في ظروف مناسبة لتخزينها وتوفير الأمان المناسب للمنتجات كلها على نفقته الخاصة
5. تقديم للعملاء مستوى عال من خدمات ما بعد البيع فيما يتعلق بالمنتجات خلال المدة ولمدة ستة (6) أشهر بعد إنهاء هذا الاتفاق، على الرغم من طريقة إنهاؤه
6. الامتثال لجميع القوانين والقواعد واللوائح المعمول بها ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تلك المتعلقة باستيراد المنتجات وبيعها وتعبئتها وتوزيعها وتسويقها ووضع العلامات عليها داخل البلد ("اللوائح المحلية") وإخطار المورد مسبقا بأكبر قدر ممكن من المدة المعقولة بأي تغييرات محتملة في اللوائح المحلية. يقوم الموزع بإبلاغ المورد بالمسائل المتصلة بالتجارة أو التمويل أو السياسة أو الأعمال التجارية والأحداث في البلد التي تؤثر عموما على تجارة المنتجات. لتجنب الشك، من المفهوم والمتفق عليه أن الموزع هو المسؤول الوحيد عن ضمان الامتثال للوائح المحلية
7. [إدراج أي تعهدات إضافية].
8. **توريد المنتجات وتسليمها**
	1. يجب على الموزع تقديم طلبات مكتوبة للمنتجات إلى المورد ويجب على المورد إما قبول الطلب أو رفضه في غضون خمسة (5) أيام عمل بإخطار كتابي.
	2. يتعهد المورد ببذل قصارى جهده تجارياً لتلبية جميع الطلبات المقبولة للمنتجات في غضون [خمسة وأربعين (45) يوماً] من القبول الكتابي لهذا الطلب، ويوافق الموزع على شراء المنتجات لحسابه الخاص لإعادة بيعها عملاً بأحكام هذا الاتفاق.
	3. يتم توريد المنتجات وتسليمها وفقًا لأحكام وشروط البيع القياسية للمورد، حسب الاقتضاء من وقت لآخر.
9. **تعهدات المورد**
	1. يتعهد المورد بما يلي:
10. [لتوريد المنتجات [فقط] إلى الموزع لإعادة بيعها في البلد [وليس لتوريد المنتجات إلى أطراف ثالثة في البلد]
11. تقديم أي معلومات ودعم قد يطلبه الموزع بشكل معقول لتمكينه من أداء واجباته بموجب هذا الاتفاق على نحو سليم وفعال
12. لمساعدة الموزع بسرعة معقولة حول أي استفسارات معقولة بشأن المنتجات من الموزع نفسه و/أو عملائه
13. [إدراج أي تعهدات إضافية].
14. **الأسعار والدفع والضرائب**
	1. الأسعار التي يدفعها الموزع للمورد للمنتجات هي أسعار المورد المذكورة في الجدول 1 أو أي تحديث لها. تقتصر جميع الأسعار المشار إليها أدناه على أي ضريبة قيمة مضافة تُحمَّل على التوريدات التي تشكل هذه المبالغ (أو أي جزء منها) بشكل كامل أو جزء منها لأغراض ضريبة القيمة المضافة.
	2. جميع الضرائب والرسوم والجبايات والتقييمات والرسوم الأخرى من أي نوع المفروضة على شراء أو استيراد المنتجات ستكون مسؤولية الموزع ولحسابه.
15. **العلامات التجارية والملكية الكرية**
	1. يمنح المورد الموزع بموجب هذا الحق غير الحصري والخالي من حقوق الملكية وغير القابل للاسناد [غير] المرخص به من الباطن، في البلد، في استخدام العلامات التجارية في الترويج للمنتجات والإعلان عنها وبيعها وفقا لأحكام هذا الاتفاق وللمدة فقط.
	2. جميع حقوق الملكية الفكرية في الاتفاق أو الناشئة عنه أو فيما يتعلق به ، يجب أن تكون المنتجات في حيازة المورد.
16. **المدة والإنهاء**
	1. يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ في تاريخ البدء، ويستمر نفاذه لمدة خمس (5) سنوات («المدة»)، وبعد ذلك ينتهي هذا الاتفاق تلقائيا، دون الحاجة إلى أمر من المحكمة ودون الحاجة إلى إشعار آخر، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك كتابة.
	2. يجوز للمورد أن ينهي هذا الاتفاق، دون حاجة إلى أمر من المحكمة ودون حاجة إلى إشعار آخر، إذا:
17. يكون الموزع قد اخل أو خرق أي من أحكام هذا الاتفاق ولا يكون قد أصلح هذا الإخلال في غضون [ثلاثين (30) يوما] من إخطاره كتابة بالإخلال من جانب المورد
18. يبدأ الموزع مفاوضات مع جميع أو أي فئة من دائنيه بهدف إعادة جدولة أي من ديونه، أو يقدم اقتراحا أو يدخل في أي حل وسط أو ترتيب مع أي من دائنيه بخلاف (كونها شركة) لغرض وحيد هو اندماج بغرض القدرة على سداد الدين للموزع مع شركة أخرى أو أكثر أو إعادة تأهيل لذلك الطرف الآخر
19. يقوم الموزع بتعليق أو وقف أو التهديد بتعليق أو وقف كل أو جزء كبير من أعماله
20. يهدف الموزع إلى إسناد حقوقه أو التزاماته بموجب هذا الاتفاق دون موافقة خطية مسبقة من المورد.
21. **الاثار المترتبة على الإنهاء**
	1. تنتهي جميع حقوق وتراخيص الموزع بموجب هذا الاتفاق في تاريخ الإنهاء.
	2. ويجوز للمورد أن يلغي أي طلبات شراء للمنتجات يقدمها الموزع قبل الإنهاء إذا كان التسليم مستحقاً بعد الإنهاء، سواء قبلها المورّد أم لا. ولا يتحمل المورد أي مسؤولية تجاه الموزع فيما يتعلق بهذه الطلبات الملغاة.
22. **السرية**
	1. يقرّ الموزع بأنه قد يكون معرضا، في سياق أدائه المعتاد لالتزاماته بمقتضى هذا الاتفاق، لمعلومات عن أعمال المورد التي قد تكون سرية أو حساسة تجاريا وقد لا تكون متاحة للآخرين العاملين في عمل مماثل لأعمال المورد أو لعامة الجمهور.
	2. يحتفظ الموزع بالسرية ولا يجوز له في أي وقت سواء أثناء هذا الاتفاق أو بعد إنهائه، لأي سبب من الأسباب، أن يستخدم أو يبلغ أو يكشف لأي شخص عن أي معلومات سرية أو خصوصية تتعلق بأعمال المورد أو تمويله أو تنظيمه، وأن يبذل قصارى جهده لمنع نشر تلك المعلومات أو الكشف عنها.
	3. لا تنطبق القيود الواردة في هذا المادة على:
23. أي إفشاء مصرح به من قبل المورد أو مطلوب بشكل معقول في السياق العادي والسليم لتنفيذ هذا الاتفاق
24. أي إفشاء تقتضيه محكمة مختصة أو سلطة تنظيمية مناسبة
25. وأي معلومات يمكن للموزع إثباتها كانت معروفة للموزع قبل بدء هذا الاتفاق أو كانت متاحة للجمهور خلاف ذلك نتيجة الاخلال بالمادة 10-2 أعلاه.
26. **التنازل**

لا يجوز تفسير تقصير أي من الطرفين في تنفيذ أي من أحكام هذا الاتفاق أو أي حق يتعلق بها في أي وقت على أنه تنازل عن هذه الأحكام الخاصة بالتنازل عن حق هذا الطرف بعد ذلك في إنفاذ أي حكم أو حق من هذا القبيل.

1. **الاشعارات**
	1. يجوز تسليم أي إشعار يتم تقديمه بموجب هذا الاتفاق يدوياً (مع تأكيد الاستلام كتابةً) أو إرساله عن طريق البريد المسجل إلى الطرف ليتم تسليمه إلى عنوانه المبين في مقدمة هذا الاتفاق أو حسب ما يتفق عليه الطرفان كتابةً بخلاف ذلك
	2. وتعتبر جميع هذه الإشعارات أو المراسلات قد أعطيت أو وجهت على النحو الواجب: -
2. عندما يتم تسليمها يدويًا
3. أو عند التسليم عن طريق البريد المسجل

شريطة أن يكون الإشعار قد أُعطي دائما في يوم آخر غير يوم العمل في اليوم التالي وهو يوم عمل. "يوم العمل لأغراض هذه المادة يعني اليوم الذي تكون فيه البنوك مفتوحة للأعمال العادية في الإمارات العربية المتحدة

1. **لا شراكة أو وكالة**

لا يجوز اعتبار أي شيء في هذا الاتفاق على أنه يشكل شراكة بين الطرفين ، ولا يشكل أيًا من الطرفين أو يصبح بأي حال من الأحوال وكيلًا للطرف الآخر لأي غرض.

1. **الاتفاق بالكامل والتعديلات**

يشكل هذا الاتفاق، الاتفاق بأكمله بين الطرفين فيما يتعلق بموضوع هذا الاتفاق ويحل محل جميع الاتفاقات والمفاوضات الشفوية أو الخطية السابقة بين الطرفين، ولا يجوز تعديل هذا الاتفاق أو تبديله إلا إذا اتفق عليه خطيا ووقعه ممثلو الأطراف المصرح لهم حسب الأصول.

**15- القوى القاهرة**

|  |  |
| --- | --- |
| 15- 1  | لا يتحمل أي من أطراف هذه الاتفاقية أية مسئولية تجاه الطرف الآخر بسبب أي تأخير في أداء ما وجب عليه من التزامات أو عدم أدائها بموجب هذه الاتفاقية نتيجة أية ظروف خارجة عن إرادته وسيطرته، ولكن يجب على الطرف المتضرر، فور حدوث أي من هذه الأسباب القهرية، إشعار وإطلاع الطرف الآخر كتابيًا، ومن ثم وعندئذً يبذل هذا الطرف مساعيه المناسبة والمعقولة للالتزام بشروط هذه الاتفاقية تمامًا وبأسرع وقت ممكن.  |
| 15-2  | إذا تم تعليق تنفيذ هذه الاتفاقية بموجب هذه الفقرة لمدة تزيد عن [ثمانية (8) أسابيع متتالية] يجوز لأي طرف أن يرسل إشعارًا خطيًا للطرف الآخر لفسخ وإنهاء هذه الاتفاقية دون الحاجة للحصول على أمر من المحكمة المختصة.  |
| 16  | **سريان وإنفاذ الاتفاقية** |
|  | إذا قرر أي من أطراف هذه الاتفاقية عدم إنفاذها أو تفعليها أو قرر بطلانها أو عدم قانونيتها، فإن مدة الإشعار تفعل وتسري لأقصى فترة ممكنة.  |
| **17**  | **قابلية الفصل**  |
|  | إذا أصبح أي جزء في الاتفاقية الماثلة باطل أو غير قانوني أو غير ساري، يتفاوض أطراف الاتفاقية في مثل هذه الحالة بطريقة ودية بهدف الموافقة على شروط الحكم محل الرضا والاتفاق المتبادل بينهما وذلك ليحل محل الحكم الباطل أو غير القانوني أو غير المفعل حيث أنه في أقرب وقت ممكن ستؤثر نفاذية وسريان هذه الحكم على مقاصدهم ونوياهم وفق ما تم التصريح به في الاتفاقية الماثلة. في حالة عدم الوصول إلى اتفاق بشأن أي حكم وارد في الاتفاقية في غضون ستة أشهر من تاريخ بدء هذه المفاوضات، فسيؤدي ذلك إلى الإنهاء والفسخ التلقائي لهذه الاتفاقية. ويعلق تنفيذ وأداء التزامات الأطراف بموجب هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالحكم الباطل أو غير القانوني أو غير المفعل فيها خلال فترة انعقاد تلك المفاوضات.  |
| **18** | **البيان والتمثيل**  |
|  | توضح الأطراف وتمثل أنها مخولة قانونيًا وذات سلطة لأداء وتنفيذ كافة نواحي هذه الاتفاقية وأن بمقدورهم اتخاذ كافة الخطوات الضرورية اللازمة للالتزام بالقانون وبالأداء الجاد لكافة نواحيها وكذلك فيما يتعلق بالتزام كل طرف منهم تجاه الطرف الآخر. ومن ثم؛ إذا أخفق أي طرف في الالتزام بالمتطلبات القانونية لأي سبب كان، فإن هذا لا يثنيه ولا يخلي مسئوليته تجاه التزاماته الأخرى بموجب الشروط والأحكام الواردة في الاتفاقية الماثلة.  |
| **19**  | **النسخ المناظرة**  |
|  | يجوز أن تنفذ هذه الاتفاقية من خلال أي عدد من النسخ المناظرة، والتي تشكل أي منها عند التنفيذ وتأتي بمثابة نسخة أصلية، ولكن يجب أن يتحقق فيها شرط التوافق بحيث إذا طوبقت جميع النسخ مجتمعة، تجدها تشكل وتمثيل نفس الاتفاقية بعينها.  |
| **20**  | **التكاليف**  |
|  | يتحمل كل طرف مسئولية دفع كافة التكاليف والنفقات المتكبدة نتيجة وبسبب إبرام هذه الاتفاقية.  |
| **21**  | **اللغة المستخدمة في الاتفاقية**  |
| 21- 1  | يجب أن يصدر أي إشعار يتعلق بهذه الاتفاقية باللغة العربية.  |
| 21- 2  | أية مستندات تتعلق بهذه الاتفاقية ويتم تقديمها لا بد أن تكون؛  |
|  | (أ)  | باللغة العربية أو؛ |
|  | (ب)  | (إلا فيما عدا ما يتم الاتفاق عليه بين الأطراف) |
| **22-**  | **القانون المفعل وحل وتسوية النزاعات**  |
| 22- 1  | تخضع هذه الاتفاقية وتفسر طبقًا للقوانين المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة.  |
| 22- 2  | على جميع أطراف هذه الاتفاقية بذل كافة مساعيهم لحل كافة النزاعات والخلافات المتعلقة بها من خلال عقد المفاوضات الودية.  |
| 22- 3  | أي نزاع ناشئ أو ذو صلة بتكوين هذه الاتفاقية أو أدائها أو تفسيرها أو بطلانها أو فسخها أو عدم سريانها أو ناشئ بسببها أو ذو علاقة بها بأي أسلوب كان ولم تستطع أطرافها حل هذا النزاع بموجب الفقرة (22- 2) المذكورة أعلاه في غضون خمسة (5) أيام، فمن الواجب إحالة هذا النزاع إلى الاختصاص القضائي الحصري لمحاكم دولة الإمارات العربية المتحدة.  |

[**تذكير: تركت باقي الصفحة فارغة]**

**[التوقيعات سترد بعد الجداول]**

**جدول (1)**

**المنتجات والأسعار**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **المنتج** | **الحجم** | **وحدة التخزين** | **السعر (بالدرهم الإماراتي)** |
|  |  |  |  |
|  |  |  |  |
|  |  |  |  |

**جدول (2)**

**محل تنفيذ الاتفاقية**

1- [الإمارات العربية المتحدة].

**جدول (3)**

**العلامات التجارية**

تم إبرام هذه الاتفاقية في التاريخ المذكور أعلاه في البداية.

|  |  |
| --- | --- |
| التوقيع لصالح ونيابة عن [**الطرف الأول]**  | .........................................المدير العام/ المدير  |
| التوقيع لصالح ونيابة عن **[الطرف الثاني]**  | ......................................... المدير العام/ المدير  |